

# الرهان الاقتصادي لتونس 2018-2019

## الاطار العام

يُعَدُّ الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلاد التونسية المطل على حوض المتوسط و ذو المناخ المعتدل و السواحل التونسية الممتدة على حوالي 1148 كلم ، متميزا وداعما للقدرة التصديرية لبعض الموارد و المنتجات الطبيعية التونسية ( زيت الزيتون و القوارص و التمور و الفسفاط) التي تزخر بها تونس والتي أفرزت اقتصادا متنوعا؛ حيث بلغت حصة كل قطاع 10% من الناتج المحلي الاجمالي<sup>1</sup> كما تتميز تونس بنسبة عالية من التمدرس حيث فاقت 98%، وتملك طاقة شبابية هامة، حيث ان ثلث السكان فيها لا يفوق عمرهم 18 سنة.

الا ان هناك تناقضات و إخلالات يعاني منها الاقتصاد كان تأثيرها على الوضع الاجتماعي جليا، سيما اذ كان التفاوت الاجتماعي لا يرافقه متوسط نمو<sup>2</sup> عالي و رادعته عدم التقيد بقواعد الحوكمة الرشيدة، و تعثر هام لآلية الانتاج و ضبابية السياسات الاقتصادية المنتهجة، الى جانب سياسات نقدية<sup>3</sup> توسعية حيث تم تخفيض سعر الفائدة الى مستواه الادنى ، مما ادى الى ارتباك الاقتصاد التونسي الذي تتجلى في توزيع متفاوت لفرص العمل عبر الجهات وفي الاختلال بين نوعية الكفاءات المتوفرة و حاجة المؤسسات لخدمتها في ضل غياب تطور صناعي كاف قادر على الارتقاء بالقدرات و استيعاب الكفاءات.

<sup>1</sup> الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلا) خلال مدة زمنية محددة (سنة أو نصف سنة مثلا). والناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية

<sup>2</sup> معدل النمو الاقتصادي (بالإنجليزية Economic Growth Rate): هو المعدل خلال السنة الذي يزيد فيه دخل قطاع صناعي معين أو دولة ما، وعندما يتغير هذا المعدل بسبب تأثير التضخم يُصبح اسمه النمو الاقتصادي الحقيقي، أما إذا حدث انخفاض في معدل النمو يؤدي ذلك إلى ظهور ركود اقتصادي

<sup>3</sup> السياسة النقدية هي العملية التي من خلالها تستطيع السلطة النقدية في أي بلد أن تسيطر على المعروض من النقود، وغالبا ما تستهدف معدل التضخم أو أسعار الفائدة لضمان استقرار الأسعار، والثقة العامة في العملة، والتي تهدف إلى المساهمة في النمو الاقتصادي، وخفض حجم البطالة، والحفاظ على أسعار الصرف التي يُمكن التنبؤ بها مع العملات الأخرى.

كل هذه الاخلاطات رفعت من نسب البطالة حيث بلغت سنة 2017 حوالي 15.3 % وقدر اجمالي العاطلين عن العمل ب 628.6 الف عاطل من بينهم 270.6 الف من حاملي الشهادات العليا، فدخلت البلاد في وضع أقل قدرة على توليد الثروة .

و رغم ارتفاع المؤشرات الاقتصادية الا ان ذلك كان لا تخلو من تناقضات أدت الى ازمة اجتماعية و مؤسسية واقتصادية،

## 1. أهم الأسباب

1- صعوبة الظروف المنشئية في المجال المالي و الاقتصادي في ظل تصاعد المطالب الاجتماعية ومحدودية قدرة الدولة على ارساء مؤسسات عمومية مستقلة بذاتها و ناجعة في اجل قصير، كذلك يفتقر اداء البلاد الاقتصادي الى قراءات علمية و معمقة اجتماعية و سياسية للوقوف على ما لما وقع في تونس و العمل على الاقتداء بالتجارب الاقتصادية العالمية الناجحة .

2- منذ 2011 أخذ المشهد الاقتصادي لتونس منحى تنازلي حيث تقلصت الحلول مع تباطئ تنفيذ الاصلاحات من جهة و بروز تحديات جديدة من جهة اخرى، فمسالة التوفيق بين البعد الاجتماعي و الاداء الاقتصادي اتسمت بالانفلات، وان العمل الذي يُعد قادة كل النظريات الاقتصادية و محور كل نظام اقتصادي إتسم بالتقهقر ، وغاب دعم المؤسسات و الكفاءات الادارية مع مطلع الجمهورية الثانية و لم تقع مراجعة الموقع الاستراتيجي الجديد لتونس في الخارطة الاقتصادية العالمية التي تغيرت في الاثناء معطياتها .

و يبدو وكأن هذه المسائل لم تكن ضمن اولويات الحكومات المتعاقبة .

تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 2016 و 2017 (%)

2017			2016				الناتج المحلي الاجمالي	
الثلاثي 3	الثلاثي 2	الثلاثي 1	سنة 2016	الثلاثي 4	الثلاثي 3	الثلاثي 2		الثلاثي 1
2,1	1,7	1,9	1,0	1,1	1,1	1,2	0,7	بحساب الانزلاق السنوي*
0,7	0,1	0,7		0,7	0,3	0,3	0,0	بحساب التغيرات الثلاثية**

مقارنة بالثلاثي الثالث من سنة 2016 (\*), مقارنة بالثلاثي الثاني من سنة 2017 (\*\*)

## 2. التشخيص

1- المخطط الخماسي<sup>4</sup> 2016-2020 : هو نموذج تنموي بديل يرسم سقفا عاليا للنمو ويستهدف نجاعة اقتصادية كبيرة تستند الى التجديد التكنولوجي والشراكة والاندماج الاجتماعي والتنمية المستدامة .

كان الهدف من ذلك مخطط التنموي 2020/2016 تحقيق نسبة نمو طموحة في حدود 5 % لسنوات الخمس المقبلة مقابل 5,1 % لسنوات 2015/2011 وعرض المخطط التنموي الخماسي الذي تم اعداده من طرف وزارة التنمية والتعاون الدولي ونشره على أحزاب التحالف الحاكم نداء تونس والنهضة وآفاق تونس والاتحاد الوطني الحر وئني على تقديرات قطاعية بعيدة عن الواقع حيث حددت نسبة النمو 5% و هي صعبة التحقيق اذا ما اعتبرنا على الاخلالات الهيكلية التي سبق ذكرها والتي تغافل عليها او استبعدتها المخطط رغم أهميتها، فقد قام المخطط على المشاريع العمومية و اعتبار القطاع الخاص المَخْرَج الأهم لتحقيق أهداف التنمية الشاملة وهو ما لم يتحقق حيث انه يفتقد الى برمجة و تدقيق للاهداف و للسياسات و للمشاريع وغابت المتابعة والتنفيذ و لم يقع اعتماد لوحة قيادة<sup>5</sup> تعتمد للرجوع الى المؤشرات و الآجال .

<sup>4</sup> **المخطط الخماسي 2016-2020** تتضمن هذه الوثيقة تحديدا للمشروع المجتمعي والتنموي القادم وتضبط محاور التنمية للفترة المقبلة على مستوى الأهداف والسياسات والإصلاحات وذلك انطلاقا من استقرار موضوعي للواقع التنموي بإشكالياته وضغوطاته وفرصه المتاحة  
<sup>5</sup> **لوحة القيادة** هي مجموعة من المؤشرات المرتبة في نظام متابعة من طرف نفس الفريق أو نفس المسؤول للمساعدة على اتخاذ القرار، وعلى التنسيق و على مراقبة نشاطات قسم معين، و هي أداة اتصال و اتخاذ قرار تسمح لمراقب التسيير بجذب اهتمام المسؤول حول النقاط الرئيسية (les points clés) لإدارة و تسيير وظيفته و تحسين أدائها

## مناوال النمو للفترة 2020/2016

2020-2016	2015-2011	بالأسعار القارة
		النمو
5%	1,5%	معدل نمو الناتج الاجمالي بأسعار السوق
		الاستهلاك
4,3%	5,4%	تطور الاستهلاك العمومي
4,4%	4,1%	تطور الاستهلاك الخاص
		تطور الاستثمار(الاسعار الجارية)
125000	77048	الحجم الجملي(م د)
17%	0,9%	معدل الفترة
25%	18,5%	نسبة الاستثمار( اخر الفترة)
11%	15,2%	نسبة البطالة
		المبادلات التجارية
6%	-0,7%	تطور الصادرات السلع و الخدمات
5,2%	-0,1%	تطور الواردات السلع و الخدمات
12400	8015	الدخل ( الدخل الفردي) بالدينار اخر الفترة)
		الادخار
17,7%	10,5%	نسبة الادخار من الناتج القومي الخام
		ميزان الدفعات
6,8%	8,5%	العجز الجاري
3,6%	5,4%	التضخم

(المصدر وزارة التنمية و التعاون الدولي)

## 2- السياسات الاقتصادية المنتهجة:

ركزت الحكومة اهتمامها على الاصلاحات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي و التي تتمحور حول اصلاح النظام البنكي و نظام سعر الصرف الى جانب تعديل اسعار المحروقات و تقليص الكلفة و اصلاح المنظومة الجبائية على النحو التالي:

- **اصلاح النظام البنكي:** وقع اعتماد نظام بنكي جديد يعطي صلاحيات جديدة للبنك المركزي في شان الادارة الداخلية للبنوك و يضبط شروط بعث بنوك جديدة و يكتف الترتيب و الاجراءات التي ادت في النهاية الى تكثيف

البيروقراطية و افضت تبعا لذلك الى تكلفة اضافية و تقليص من تنافسية النظام البنكي، كذلك تم اعتماد نظام اساسي جديد<sup>6</sup> للبنك المركزي يمنحه اكثر استقلالية عن الحكومة و اقل تدخُّل في تنظيم و حوكمة البنوك ذات الصبغة التجارية و المؤسسات المالية و لكن ايضا يقلص من ادوات مراقبتها.

■ **نظام سعر الصرف:** ان تباطئ التصدير و ارتفاع نسق التوريد قلل موارد الدولة من العملة الصعبة فبقدر ما يحرر الدينار محررا بقدر ما تضاءلت قيمته الاسمية نظرا لضعف القدرة التنافسية للاقتصاد مع ازدياد الحاجة الى العملة الصعبة لضخها من البنك المركزي في سوق الصرف بين البنوك، و يجدر الذكر ان ارتفاع مخزون العملة الصعبة يتزامن دائما مع الحصول على قرض اجنبي او ودائع من البنوك الاجنبية في فترات توسع فيها العجز التجاري.<sup>7</sup> و بالتالي فان استقرار سعر الصرف يبقى رهين مستوى المخزون من العملة الصعبة و هو مظهر من مظاهر الهشاشة الاقتصادية.

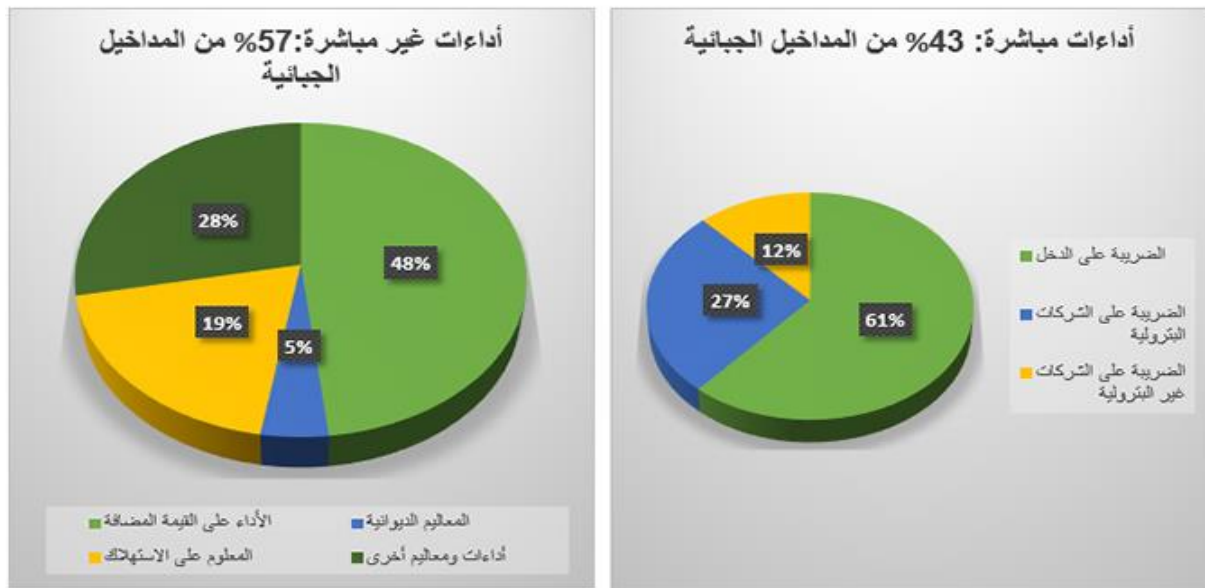
■ **اسعار المحروقات :** طبقا لقاعدة التعديل الالي لأسعار المحروقات التي تقضى بزيادة اسعار المحروقات عند ارتفاع سعر النفط العالمي و خفضه عند الانخفاض بنسب معينة و ذلك بهدف تقليص ميزانية الدعم التي تضخها الدولة كلما ارتفع سعر النفط او كلما انخفض سعر صرف الدينار. و لكن فان تنفيذ هذه القاعدة قد تم مرة واحدة سنة 2015 حيث تم تخفيض 20 مي و بالمقابل فان الارتفاع النسبي في اسعار النفط سنتي 2016 و 2017 لم يتبعه تنفيذ لهذه القاعدة !

■ **تقليص الكلفة :** توجهت الحكومة الى رقمنة الاجراءات الادارية في القطاع العام و التقليص من عدد الموظفين في الوظيفة العمومية بهدف النجاعة و التقليص من نسبة كتلة الاجور في الناتج المحلي الاجمالي غير انه كان من الصعب التخفيض فيها اقل من 14.5% وقد كان ان تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ان يعمد الى التأخير في تسديد الحصة الثانية من القرض شرط ان تتعهد الحكومة بتخفيضها الى نسبة 12% نهاية 2020 .

<sup>6</sup> قانون عدد 35 لسنة 2016 مؤرخ في 25 أفريل 2016 يتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي. [www.legislation.tn](http://www.legislation.tn)  
<sup>7</sup> الميزان التجاري (أو صافي الصادرات) هو مؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين الصادرات (الإنتاج) والواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، وهو واحد من مكونات ميزان المدفوعات وبهذا يعطي نظرة ثاقبة على الضغوط التي تتعرض لها العملة.

- **المنظومة الضريبية:** رغم تحديث و مراجعة المنظومة الجبائية<sup>8</sup> سنة 2013 الا ان الحكومة قد ترددت في تنفيذها و لم يتم ذلك الا سنة 2014-2015 . و بالرغم من اقرار الحكومة ان التهرب الجبائي قد ارتفع و ان أنشطة القطاع الموازي قد توسعت الا انها لم تطبق المنظومة الجديدة الا في سلم التأجير الذي وقع اعتماده في ميزانية سنة 2017 حيث وقعت زيادة في الضريبة على الاجور المرتفعة و التخفيض في الضريبة على الاجور الضعيفة، و ذلك بهدف تفادي اضافة جديدة في الاجور و كذلك فقد اعتمد قانون المالية لسنة 2017 ضريبة استثنائية على ارباح راس المال التي تقدر ب 7.5% و هو اجراء يمكن من توفير موارد اضافية للدولة و لكنه عائق للاستثمار في القطاع الخاص و هو ما يتعارض مع مبدأ تعميم نسب الضرائب.

### المدخلات الجبائية: 20600 م د



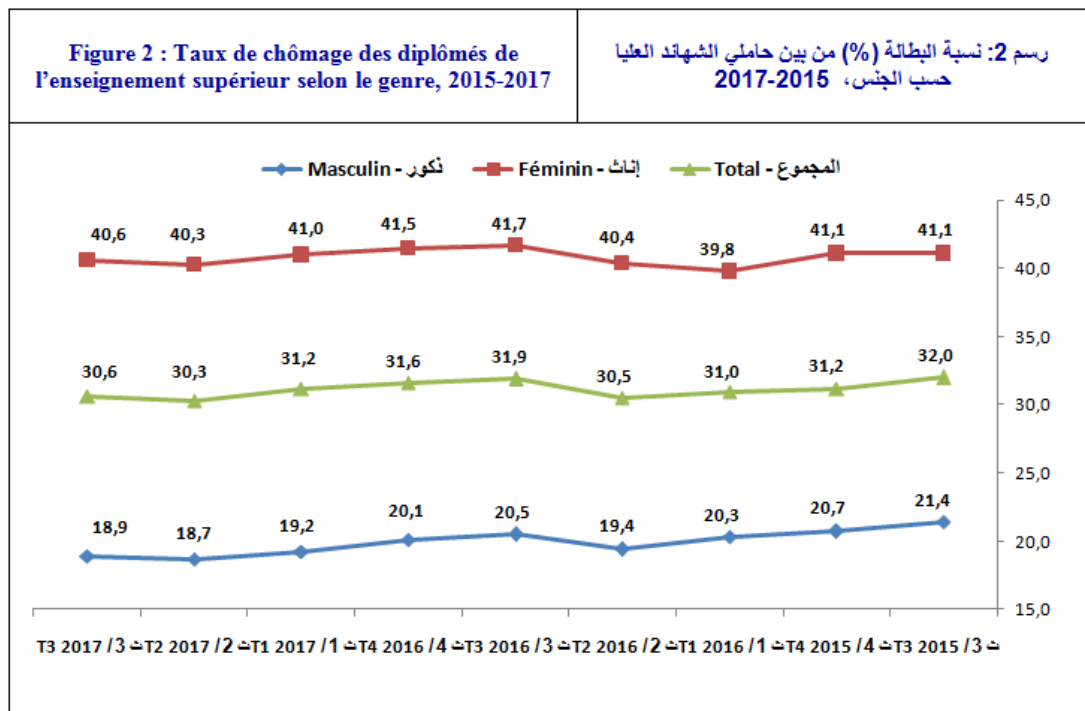
(المصدر وزارة المالية)

و الجدير بالذكر ان الحكومة قد وجهت اهتمامها الى الاصلاحات المفروضة و المملات في اطار قرضي صندوق النقد الدولي و التي تحتاج الى قدرات مؤسسية و تتطلب كذلك وقتا اطول مما هو متفق عليه لإعدادها و تنفيذها و هو ما ادى الى تجنيد الادارة و الحكومة و الدولة بصفة عامة للغرض حتى تصرف الحصص المتبقية من القروض.

<sup>8</sup> قانون يتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية القانون عدد 08 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017 يتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية. [www.finances.gov.tn](http://www.finances.gov.tn)

وقد غاب التخطيط الطويل المدى و استراتيجيات التنمية المستدامة لتغطي النواقص و العثرات الاقتصادية و الاجتماعية التي ادت الى موازنات اقتصادية هشة و مرتبكة اضافة الى ان الحطة الخماسية 2016-2020 لم يتم اعتمادها الا في موفى سنة 2017.

اما ازمة التشغيل فقد انحصرت في برنامجي " عقود الكرامة"<sup>9</sup> و " فرصتي"<sup>10</sup> و هما عبارة عن تشجيع للعاطلين عن العمل للحصول على تدريب مهني او تمويل مشاريع صغرى و هي اليات غير مستحدثة حيث انها شبيهة ببرنامج التأهيل المهني للحياة العملية او البنك التونسي للتضامن .



(المصدر المعهد الوطني للإحصاء)

### 3. حصيلة غير مرضية للسياسات الاقتصادية التونسية

إن السياسات الخاطئة و سوء التصرف المالي منذ 2011 الى جانب عوامل اخرى تسببت في الوصول الى حالة الغرق في ديون مخيفة مع غياب استراتيجية للإنقاذ من الوضع، سيما وان التعاطي الرسمي مع ذلك الوضع المالي خاصة يبدو مرتبكا، من الحكومة كما من البنك المركزي ازاء احتمال بلوغ حافة الافلاس.

<sup>9</sup> عقود الكرامة امر حكومي عدد 358 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بإتمام الأمر عدد 2369 لسنة 2012 المؤرخ في 16 أكتوبر 2012 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها [www.legislation.tn](http://www.legislation.tn)

<sup>10</sup> فرصتي أمر حكومي عدد 904 لسنة 2016 مؤرخ في 27 جويلية 2016 يتعلق بإتمام الأمر عدد 2369 لسنة 2012 المؤرخ في 16 أكتوبر 2012 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها . [www.legislation.tn](http://www.legislation.tn)

1- **تقلص في السيولة:** فقد تقلصت السيولة احيانا لتصل الى لمستوى لا يتيح دفع رواتب الموظفين و بلغت كتلت الاجور 14.2 مليار دينار وهي مرشحة للارتفاع بعد ان كانت 6.5 مليار دينار مع تزايد الضغوط على الحكومة لسد العجز المتفاقم في ميزانية الدولة و انخفاض قيمة الدينار الذي يُعَد مرآة لوضع البلاد الاقتصادي لتصل الى 2.49 د للدولار الامريكي الواحد في شهر جانفي لسنة 2018 اي بتراجع 60% من قيمته التي كان عليها و تدني مستو احتياطي العملة الصعبة الى مستوى يندر بالخطر .

و بالرغم من التعافي النسبي لقطاع السياحة (مداخيل السياحة 2633.9 م د سنة 2017) وعودة انتاج الفسفاط الا ان ذلك ليس بالكافي لسد العجز فقد قدر اختلال الميزان التجاري خلال العشرة اشهر الاولى من سنة 2017 بـ 2734.4 م د .

القيمة الاجمالية بالأسعار الجارية خلال الاشهر الإحدى عشر بالمليون ديناراً

التغيرات/Variation		2017	2016	2015	
2017/16	2016/15				
17,3%	4,5%	30971,3	26394,6	25258,0	المصدرات/Exportations
19,2%	4,3%	45333,7	38022,6	36454,5	الموارد/Importations
		14362,4-	11628,0-	11196,5-	حسيلة المبادلات Solde Commercial
		68,3%	69,4%	69,3%	نسبة التغطية Taux de couverture

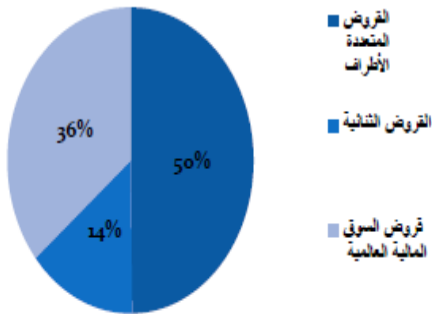
(المصدر المعهد الوطني للإحصاء)

2- **تضخم في السيولة:** وقد شهدت نسبة التضخم<sup>11</sup> نسقا تصاعديا منذ بداية سنة 2017 من 4.6% خلال شهر جانفي الى 5.5% خلال شهر سبتمبر 2017 وبالتالي نتج عن ذلك صعوبة في سداد الديون حيث ان تونس مطالبة بسداد ديون متراكمة بما قيمته 66290.0 م د ( 70.7% دين خارجي و 29.3% دين داخلي ) و خدمة الدين بما قيمته 6348.9 م د سنة 2017. و تعتبر تونس البلد الذي لجئ الاكثر للاقتراض بهذا المقدار من صندوق النقد الدولي في مدة لا تتعدى الاربع سنوات (فالصندوق هو اول ممول لتونس) مع اجال سداد قصيرة جدا بين 4 و 6 سنوات وكلفته المرتفعة.

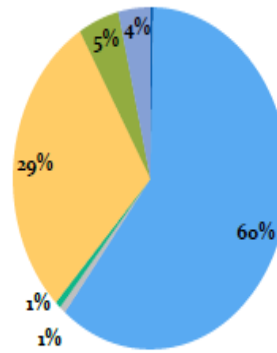
<sup>11</sup> **التضخم (Inflation)** هو المعدل الإجمالي لزيادة سعر السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة معينة من الزمن. هو مقياس لتخفيض قيمة عملة بلد ما.



قائم الدين الخارجي في موفى نوفمبر 2017 حسب المصدر

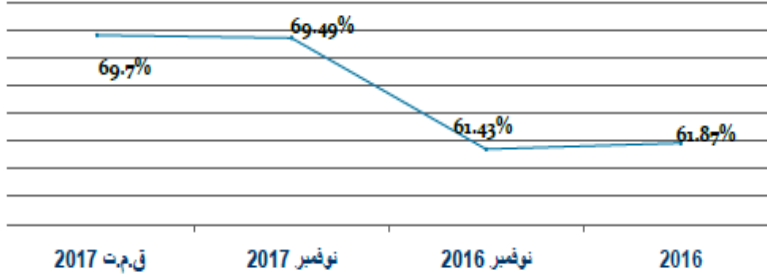


قائم الدين الداخلي في موفى نوفمبر 2017 حسب المصدر



- رقاع الخزينة القابلة للتظهير
- تحمل الدولة للديون البنكية
- الدين المضمون من طرف الدولة
- الإيداعات بالخزينة
- ديون أخرى
- الاقتتاب الوطني

تطور نسبة المديونية العمومية



أهم المؤشرات في موفى نوفمبر 2017

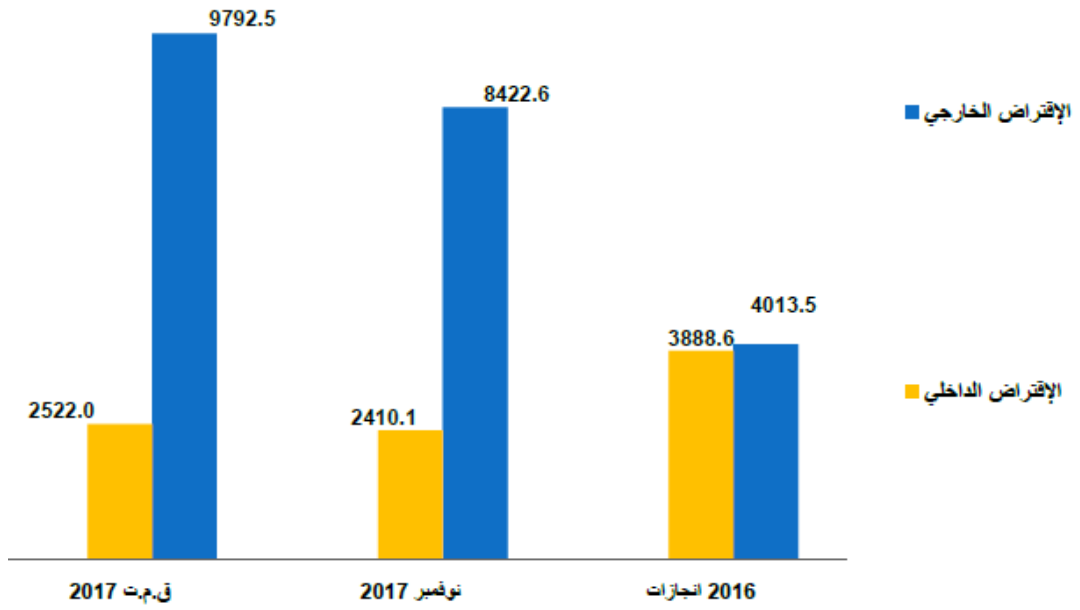
معدل مدة السداد (السنة)	معدل الكلفة السنوية %	نسبة المديونية من الناتج المحلي الخام	قائم الدين (مليون دينار)	
6.9	4.27%	69.49%	67256.5	الدين العمومي
7.37	2.88%	48.35%	46803.7	الدين الخارجي
5.72	6.86%	21.13%	20452.8	الدين الداخلي

نوفمبر 2017	نوفمبر 2016	2016	قائم الدين (مليون دينار)
67256.5	55219.3	55921.5	الدين العمومي
69.49%	61.43%	61.87%	% من الناتج المحلي الخام
46803.7	35963.7	36413.4	الدين الخارجي
20452.8	19255.6	19508.1	الدين الداخلي

ق.م.ت 2017	نوفمبر 2017	نوفمبر 2016	2016	مليون دينار
3663	3366.3	1235.2	1382	الدين الخارجي الأصل
995	960.6	773.7	821.1	الفوائد
1172	1116.3	1685.4	1829.8	الدين الداخلي الأصل
1260	1227.6	1117.0	1165.4	الفوائد
4835	4482.6	2920.6	3211.8	الدين العمومي الأصل
2255	2188.2	1890.7	1986.5	الفوائد
7090	6670.8	4811.3	5198.3	المجموع

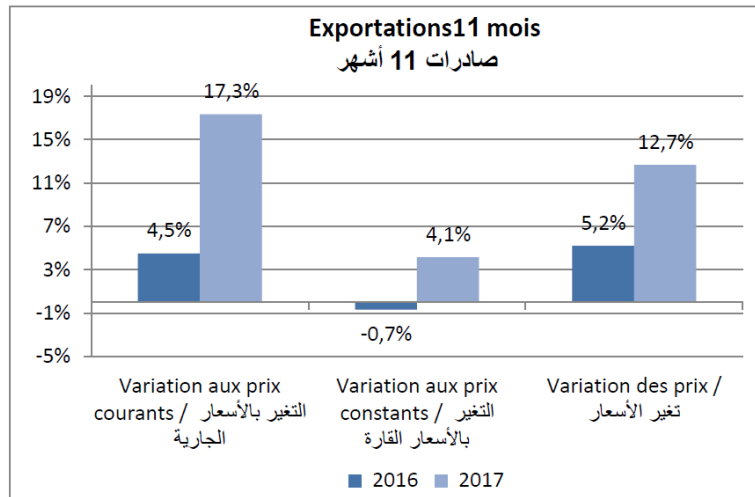
(المصدر وزارة المالية)

### تطور الاقتراض العمومي (م.د)



(المصدر وزارة المالية)

3- اقتصاد موازي ثقيل الواقع: وتجدر الإشارة أيضا الى ان تونس قد خسرت 40% من السيولة نتيجة للاقتصاد الموازي و تنامي ظاهرة التوريد العشوائي<sup>12</sup>، في حين تمثل الواردات الوطنية ما قيمته 45333.7 م د سنة 2017 اي ما يفوق ثلاث اضعاف احتياطي العملة الصعبة للبلاد 12247.6 م د.



(المصدر المعهد الوطني للإحصاء)

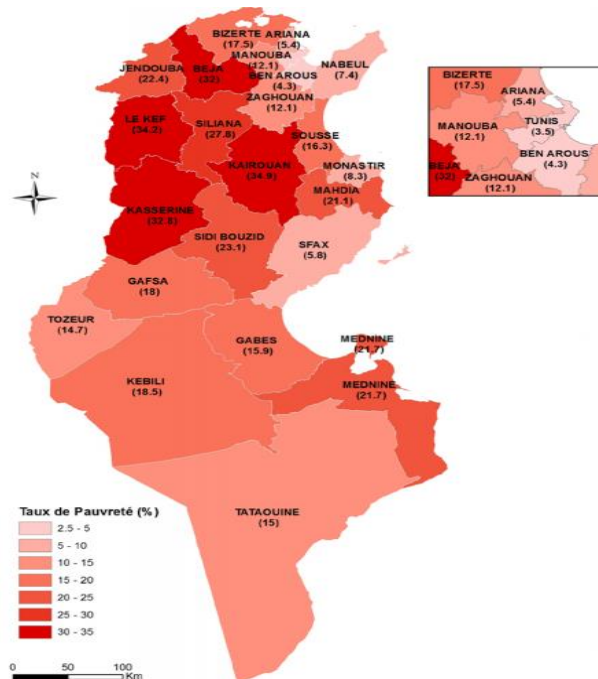
<sup>12</sup> الخطوط الكبرى لدراسة تشخيصية واستشرافية لظاهرة التجارة الموازية والتهرب بالفضاء الحدودي التونسي الليبي أنجزها المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية

4- استثمار بطيء الاقلاع : لقد شهد تحسنا طفيفا قدر بنسبة 11.7% سنة 2017 حيث بلغ 1789.4 م د مقابل 1601.7 م د لسنة 2016 و لم يتجاوز الاستثمار العمومي 9% و بلغ معدل انجاز المشاريع دون 30% مع تراجع كبير في الجهات الداخلية.

5- وعود استثمار اجنبي لم تجسم بالكامل: و فيما يخص مؤتمر الاستثمار 2020 تمخض عن 34 مليار د منها 15 م د في شكل اتفاقيات و 19 م د في شكل تعهدات مالية و لكن تجسيم هذه الوعود لا يتجاوز 50%.

6- نموذج اقتصادي عديم الجدوى: لقد تواصل العمل بنفس النموذج الاقتصادي الذي لا يعتمد على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية او ذات المحتوى التكنولوجي الذي يسمح بخلق مواطن شغل لأصحاب الشهادات العليا ف 18.6% من الشباب التونسي ليسوا مدمجين ضمن المنظومة الاجتماعية خاصة مع تواصل تجميد الانتدابات في الوظيفة العمومية و الاعتماد على القطاع الخاص كبديل اوحده للتشغيل، في حين ان هذا الاخير قد فقَدَ 40% من قدراته الانتاجية) اكتساح السوق المحلية لمنتجات اسيوية و تركية)

7- وضع اجتماعي هش: يعتبر الوضع الاجتماعي كارثي من حيث ان معدل الفقر قد بلغ 31% حسب احصائيات 2016 و الاكيد انه قد ارتفع لانخفاض القدرة الشرائية وضآلة فرص العمل . فالمناخ الاجتماعي غير مستقر ليستوعب الاصلاحات الاقتصادية المؤلمة و سياسات التقشف.



(المصدر المعهد الوطني للإحصاء)

## 4. التبعات و النتائج

وفقا لما سبق، فان هامش المناورة الاقتصادية و الاجتماعية في تراجع نظرا لضيق الحيز المالي الذي يختزل هشاشة اقتصادية واضحة في ابعادها المختلفة، ولوضع اجتماعي متردي.

فلم تقم الحكومة بإجراءات كافية للضغط على تضخم الاسعار و الحال ان موجة الاحتقان في الجهات الداخلية بدأت تتصاعد منذ اعلان الزيادات في عدة مواد اساسية نتيجة ارتفاع نسبة الاداء على القيمة المضافة لبعض المواد و المعاليم الديوانية حسب قانون المالية لسنة 2018

و الجدير بالذكر انه قد وقع تسجيل من 1 جانفي إلى 30 نوفمبر 2017 قرابة 12600 تحرك احتجاجي بمعدل 37 احتجاج كل يوم حسب وزارة الداخلية، و قد ارتفعت هذه الوتيرة في شهر جانفي 2018

و بالرغم من دعم الاحزاب الكبرى و الاعلام في غالبه للإجراءات الحكومية التي افترقت استراتيجيتها الى الليونة في التواصل و تباطئ التنفيذ فانه ليس من المستبعد مستحيلا ان تؤول الى مازق جدي في صورة عدم قدرتها على الخروج بالبلاد من هذه الازمة الاقتصادية الحالية و من هذا الاحتقان الشعبي .

وبغض النظر عن البعد السياسي الذي يغطي ازمة كامنة، فان امل تخطي هذه الضيقة المالية بدعم الموارد الذاتية و العودة بمعدل النمو الى نسبه العادية ولدعم التصدير و التصدي للتهرب الضريبي، ليس ممكننا على المدى القصير نظرا للعجز العمومي الفادح و التزامات تسديد خدمة الدين .

فالحكومة تجد نفسها اذا في مازق حيث انها مطالبة بالدفاع عن اصلاحات لم تنبع من رؤيتها الخاصة و لكن بغية الحصول على ما تبقى من القروض لضخها في المالية العمومية و تغطية العجز المتفاقم.

## نفقات ميزانية الدولة 2016-2018

العدد الرتبي	العناوين	نتائج وقتية 2016	ق م ت 2017	ق م 2018
1	نفقات التصرف	18 420,4	21340,2	22136,0
		6,9%	5,3%	2,8%
1.1	التاجير العمومي	13163,9	14300,0	14751,0
		13,7%	4,4%	3,2%
1.2	وسائل المصالح	1077,9	1086,4	1150,0
		3,0%	0,0%	5,9%
1.3	التدخل العمومي	4178,6	5712,6	5831,0
		-9,2%	17,7%	1,4%
2	نفقات التنمية	5421,6	5899,8	5743,2
		13,0%	-3,4%	0,7%
2.1	الاستثمار المباشر	2795,9	2507,3	2714,0
		18,7%	0,0%	8,3%
2.2	التمويل العمومي	1384,4	1436,7	1613,0
		-1,6%	-14,8%	12,2%
2.3	استثمارات الدولة على القروض الخارجية	645,5	673,4	646,2
		30,7%	0,0%	-4,0%
2.4	صناديق الخزينة	595,8	778,3	622,0
		9,9%	13,0%	7,6%
2.5	نفقات التنمية الطارئة		504,1	148,0
3	القروض	270,7	125,0	100,0
3.1	القروض الخارجية المعاد اقراضها الى المؤسسات العمومية	242,7	170,0	100,0
3.2	قروض و تسبقات الخزينة الصافية	28,0	-45,0	
4	الجملة	24112,7	27365,0	27979,2
		8,4%	3,3%	2,2%

(المصدر وزارة المالية)

## 5. التوصيات

- 1- تفعيل مجلس التحليل الاقتصادي و دعمه و منحه اكثر استقلالية مالية و فكرية،
- 2- ارساء مجلس اقتصادي اجتماعي يمكن كل الاطراف الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية من المساهمة في الاختيارات الاقتصادية للبلاد،
- 3- تشريك اكثر للكفاءات التونسية في ميدان الاقتصاد و الابتعاد عن غير المختصين في المجال،
- 4- الارتقاء بالقدرات المؤسسية في ادارة الشأن العام،
- 5- ارساء استراتيجية تداين واضحة،
- 6- مأسسة التنسيق بين الحكومة و البنك المركزي للسيطرة على العجز المالي الداخلي و الخارجي،
- 7- وضع ضرائب على المواد الموردة التي لا تعد ضرورية للتنمية،
- 8- ضبط اكبر للبنك المركزي لسياسته النقدية
- 9- الحد من اسناد رخص التوريد و رخص المشاريع التجارية للعلامات الاجنبية حيث ان البضاعة وقع تصنيعها بتونس
- 10- الحد الوقتي من توريد السيارات
- 11- ارساء سياسة واضحة للحد من التجارة الموازية و العمل على جدولة ديون و خطايا اصحاب الاعمال و الصادر في حقهم احكام باتة
- 12- مزيد دعم المراقبة الجبائية و اتخاذ اجراءات صارمة للحد من التهرب الجبائي
- 13- اعادة دراسة الخارطة الاقتصادية العالمية الجديدة و خلق فرص شراكة و استثمار جديدة مع اسواق افريقيا و الشرق الاوسط و اسيا و امريكا الجنوبية
- 14- تشجيع التعاون الفني و العمل على ايجاد فرص لأصحاب الشهادت العاطلين عن العمل و خريجي التكوين المهني،

- 15- مراجعة الامتيازات الادارية و انتهاج سياسة تكشف صارمة في المؤسسات العمومية،
- 16- اصلاح الوظيفة العمومية و تحيين مجلة الشغل حتى تتلاءم مع الظروف الاقتصادية الحالية ،
- 17- مراجعة عقود العمل و الآليات الهشة و جعلها اكثر مرونة لتحسين الانتاجية و تحفيز العمال و تشجيع الكفاءات،
- 18- مقاومة الفساد الاداري و العمل على الحد من الترتيب الادارية المكبلة و المعطلة للمبادرة و المشاريع و اتخاذ اجراءات عاجلة لمراقبة غيابات الموظفين، اذ ان نجاح الادارة لا يكون ما لم تغير هيكلتها و قيمها،
- 19- وضع حد للتجاوزات السياسية داخل وبين الاحزاب و جعل المسالة الاقتصادية و الاجتماعية اولوية للجميع ،
- 20- اصلاح المنظومة التعليمية حتى تتماشى مع حاجة سوق الشغل و التطورات التكنولوجية العالمية و مهن الغد.